UFUQ International Journal of Arts and Social Science Research

الإطار النظري لآليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية: المرتكزات والخصائص والآليات

[THE THEORETICAL FRAMEWORK OF ISLAMIC ECONOMIC MECHANISMS IN UAE ISLAMIC BANKS: FOUNDATIONS, CHARACTERISTICS AND MECHANISMS]

SALEM SALEH OMAR ALJABERI & SYAHNAZ SULAIMAN

[1] Faculty of Economic and Muamalat, Universiti Sains Islam Malaysia, Bandar Baru Nilai, 71800 Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia. E-mail: ettihadjbr@gmail.com, & syahnaz@usim.edu.my

Corressponding Author E-Mail: syahnaz@usim.edu.my

Received: 11 January 2026 *Accepted: 20 January 2026* *Published: 31 January 2026*

الملخص : تهدف الدراسة إلى التعرف على آليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية: المرتكزات والخصائص والآليات، وتكمن مشكلة الدراسة في تدني آليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية، الأمر الذي يستلزم التعرف على مرتكزات وخصائص وآليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية. كما إن الدراسة تسلط الضوء على الإطار النظري لآليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية المرتكزات والخصائص والآليات، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الإطار النظري لآليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أن هناك آليات التمويل الإسلامي تعتبر أحد أبرز الآليات التي يستخدمها الإقتصاد الإسلامي بشكل واضح وملموس، فمن خلال آليات التمويل الإسلامي يمكن توجيه هذه الآليات لتحقيق العائد الإقتصادي المنشود، ويمكن القول أن آليات التمويل الإسلامي هي انعكاس لقدرة الإقتصاد الإسلامي على تطويع هذه الآليات من أجل فتح آفاق جديدة نحو الكسب الحلال. كما كشفت الدراسة أن مرتكزات الاقتصاد الإسلامي تنوعت بين المرتكزات الثابتة والمرتكزات المتغيرة التي يتمتع بها الإقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامية الإماراتية. وكذلك فإن النتائج كشفت أن خصائص الاقتصاد الإسلامي شملت الاستخلاف والتكامل والارتباط بالقواعد الأخلاقية، كما أن الدراسة أوصت بضرورة العمل على جعل خصائص الاقتصاد الإسلامي من ضمن القواعد الأخلاقية المعمول بها بالمصارف الإماراتية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، المصارف الإسلامية الإماراتية، المرتكزات، الخصائص، الآليات.

This is an open-access article under the CC–BY 4.0 license

Cite This Article:
Salem Saleh Omar Aljaberi & Syahnaz Sulaiman. (2026). الإطار النظري لآليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية: المرتكزات والخصائص والآليات [The Theoretical Framework Of Islamic Economic Mechanisms In Uae Islamic Banks: Foundations, Characteristics, And Mechanisms]. *UFUQ International Journal of Arts and Social Science Research,* 6(1), 1-20.

المقدمة

قبل الشروع في تحديد مفهوم محدد وواضح للإقتصاد الإسلامي فإنه يجب تحديد المفهوم اللغوي لكلمة اقتصاد، حيث أن الأقتصاد هو التوسط بين الإسراف والتقتير، والإقتصاد تأتي من المقتصد أي الذي لايسرف في الإنفاق. أما علم الإقتصاد فهو ذلك الفرع من العلوم الإجتماعية الذي يدرس السلوك البشري في الإنتاج والإستهلاك وكيفية تحقيق التوازن بين الغايات ومحدودية الموارد المتاحة لدى الإنسان. ولقد أكدت المدرسة الكلاسيكية أن الإقتصاد هو النشاط البشري الذي يمكن ممارسته من إنتاج وتوزيع واستهلاك وتبادل للسلع والخدمات بحيث يتم ذلك في حالة من المنافسة الكاملة، ولقد أكد آدم سميث أن الإقتصاد هو علم إنتاج الثروة وتنميتها، أما ريكاردو فقد أكد أن الإقتصاد هو توزيع الثروة على كافة الأفراد وبين كافة المستويات في المجتمع. أما روينز فقد أكد أن علم الإقتصاد هو ذلك العلم الذي يعمل على كيفية اختيار الاستخدامات من بين الموارد المتاحة2014) ، (Chebbi، وبعد استعراض المفاهيم السابقة يمكن القول أن كافة المفاهيم السابقة لعلم الإقتصاد قد تأثرت بالظروف الإقتصادية السائدة في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وبالتالي فإنه يمكن القول أن علم الإقتصاد هو العلم الذي يدرس الأنشطة الإقتصادية (الإنتاج والإستهلاك والتوزيع والتبادل)، كما يدرس ما ينشأ عن هذه الأنشطة الإقتصادية من ظواهر وعلاقات، ويتصف المفهوم السابق بالعمومية والشمولية، حيث أنه أشار أن علم الإقتصاد يرتبط بالعديد من العلوم الإجتماعية الأخرى، كما أن المفهوم السابق يمكن استخدامه في كل زمان ومكان، وبالتالي فإن الباحث سوف يعتمد على هذا المفهوم الذي يعبر عن علم الإقتصاد بشكل أوضح من المفاهيم التي أشارت إليها المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية في هذا الصدد.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول تحديد الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامي من خلال تحديد المرتكزات والآليات والخصائص التي يتمتع بها نظام المصارف الإسلامية الإماراتية. وبالتالي تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما الإطار النظري لآليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية؟

أسئلة الدراسة

1. ما مرتكزات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية؟

2. ما خصائص الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية؟

3. ما آليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية؟

أهداف الدراسة

1. توضيح مرتكزات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية.

2. إبراز خصائص الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية.

3. تبيان آليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية.

منهجية الدراسة

ترتكز منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الإطار النظري الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامي من خلال تحديد المرتكزات والآليات والخصائص التي يتمتع بها نظام المصارف الإسلامية الإماراتية. ويوضح المنهج الوصفي التحليلي على كيفية وصف وتحليل الظاهرة محل البحث (Braun, 2019). ومن الجدير بالذكر أن الإقتصاد الإسلامي هو منهج قائم على قواعد علي الإقتصاد التقليدي الذي ينظم شؤون النشاط الإقتصادي ولكن وفق ضوابط المنظور الإسلامي.

الإطار النظري

مفهوم علم الإقتصاد الإسلامي

قبل الشروع في تحديد مفهوم علم الإقتصاد الإسلامي فإنه يمكن القول أن علم الإقتصاد الإسلامي يستمد فروضة ونظرياته التقليدية من علم الإقتصاد ولاخلاف على ذلك، إلا أن علم الإقتصاد الإسلامي يختلف عن علم الإقتصاد بمفهومه التقليدي في أنه ينظم النشاط الإقتصادي في ضوء أحكام المذهب الإقتصادي في الإسلام. وبالتالي فإن علم الإقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يمارس كافة أوجة النشاط الإقتصادي من إنتاج واستهلاك وتبادل للسلع والخدمات وتوزيع وما قد يتبع ذلك من علاقات وظواهر في إطار المذهب الإقتصادي في الإسلام.

ملامح الأنظمة الإقتصادية المختلفة وموقف الإقتصاد الإسلامي

أكد Aboud (2023) لقد واجه الإقتصاد الإسلامي العديد من التحديات من بينها أن العديد من الدول كانت ومازالت تطبق الفكر الرأسمالي الذي يقوم على الليبيرالية، حيث برزت ملامح الرأسمالية في ظلم قطاع كبير من العاملين واستغلالهم دون منحهم التعويضات الملائمة، كما أن عمليات تسريح العمالة قد زادت في الآونة الأخيرة نتيجة اتباع المؤسسات الفكر الرأسمالي والذي يعظم من الأرباح دون النظر إلى حقوق العاملين، وأن لهم دوراً بارزاً في المؤسسات، فالرأسمالية نظام أدى إلى الإستغلال وتفشي الإحتكار واستغلال العاملين ومنحهم رواتب لاتتناسب مع مستوى المعيشة، كما أن من بين أبرز ملامح الرأسمالية هو قيام الدولة بالإهتمام برجال الأعمال وتذليل كافة السبل لمنحهم المزيد من الإمتيازات في ظل تضييق وتهميش حقوق العاملين. وكذلك فإن الفكر الإشتراكي تفشي حيث كان ومازال سائداً ومازال في العديد من الدول قد أدى إلى تدني مستوى الإنتاج حيث أن الموظفين في ظل هذا النظام سوف يحصلون على رواتبهم وتعويضاتهم بغض النظر عن مستوى الإنتاجية، كما أن المذهب الإقتصادي الإسلامي قد واجه النظم الشيوعية التي لاتقوم بأي اعتبار للعاملين وأن كل مواردهم يتم توجيهها لدعم النشاط الإقتصادي والتجاري للدولة، فالأفراد أو الموظفين من وجهة نظر هذا الشيوعيين من حقهم الطعام والشراب فقط وكل الدخل يذهب إلى الدولة بشكل مباشر (Oktaviani, 2022).

ويمكن القول أن المذهب الإقتصادي الإسلامي قد فرض نجاحه من إمكانية هذا النظام على إعادة الإعتبار للموظفين والعاملين، حيث أن المذهب الإقتصادي الإسلامي استطاع أن يجمع بين مصلحة الأفراد ومصلحة المجتمع ككل، حيث أدت عملية التوزان إلى نجاح النظام الإقتصادي الإسلامي في مواجهة العديد من الأزمات المالية والإقتصادية، ومن بين أبرز جوانب نجاح المذهب الإقتصادي الإسلامي هو قدرة النظام على الفصل بين الملكية العامة والملكية الخاصة، كما أن هذا النظام قد قضى تماماً على سوق الإحتكار وعلى المنافسة الإحتكارية وقد عزز الحرية الفردية مع إمكانية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، ويمكن القول أن من بين أبرز مميزات النظام الإقتصادي الإسلامي هو قدرته على تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل وتحقيق أقصي درجة من ممكنة من الإنتاج وساهم في توسيع قاعدة الصناعات الصغيرة بشكل ملحوظ، ويمكن القول أن من بين أبرز مميزات النظام الإقتصادي الإسلامي هو المحافظة على الموارد الإقتصادية وحسن استغلالها والإهتمام بإنتاج السلع والخدمات بما يحقق الإشباع، كما أن المذهب الإقتصادي الإسلامي قد سلط الضوء على الرفاهية، حيث أن مفهوم الرفاهية يختلف عن الأنظمة الإقتصادية الأخرى عنه في النظام الإقتصادي الإسلامي، فإن لايمكن تحقيق الرفاهية على حساب ممارسة سياسات

احتكارية من شأنها أن تحقق مزيد من الإنتاج على حساب الحلال والحرام، كما أن هناك العديد من الممارسات الإقتصادية المحرمة مثل الربا وإنتاج الخمور لايمكن استخدامها لتحقيق الرفاهية (Sampson, 2017).

طبيعة المشكلة الإقتصادية في الأنظمة الإقتصادية

أولاً: طبيعة المشكلة الإقتصادية عند الرأسماليين

المشكلة الإقتصادية في الأنظمة الإقتصادية تختلف بشكل كبير في النظام الإشتراكي عن النظام الرأسمالي أو الشيوعي، حيث أن المشكلة الإقتصادية في النظام الإقتصادي الرأسمالي على عاملين من بينهما أن الإنسان له العديد من الحاجات المتعددة والمتجددة التي يجب اشباعها (Ferauge, 2018)، كما أن المشكلة من وجهة نظر أصحاب الفكر الإقتصادي الرأسمالي تكمن في ندرة الموارد الإقتصادية وأن هذه الموارد لاتكفي لسد احتياجات الإنسان وهو ما يعرف بالندرة النسبية، كما أن المشكلة الإقتصادية تبرز في التأكيد على إنتاج أكبر قدر من سلعة معينة بإستخدام أكبر قدر ممكن من التكنولوجيا بأقل تكلفة ممكنة في ظل ندرة الموارد، حيث أن الندرة هنا نسبية وليست ندرة مطلقة، وكذلك فإن الموارد لاتكفي لاشباع حاجات الإنسان وبالتالي فإنه يجب عليه أن يقوم بالتضحية والمفاضلة بين الحاجات التي يرغب في اشباعها والتضحية بحاجات أخرى في سبيل اشباع رغبات أخرى أكثر الحاحاً (1890، Maxwell). ومن الجدير بالذكر أن المشكلة الإقتصادية في ظل هذا النظام تقوم على العديد من التساؤلات من بينها ماذا ننتج؟ فالرأسماليين أشاروا بضرورة ترتيب الأولويات حسب الموارد الإقتصادية، حيث أن الموارد الإقتصادية لاتكفي من وجهة نظرهم لتحقيق الإشباع الكامل للأفراد، فالحاجات من وجهة نظرهم تنقسم إلى حاجات أساسية يجب اشباعها مثل المأكل والملبس والمشرب والمسكن لتأتي بعدها الحاجات غير الأساسية والتي يمكن أن تأتي حسب توفر الموارد. أما التساؤل الثاني وهو كيف ننتج؟ فالرأسماليين قد أشاروا أنه إذا كانت المشكلة في ندرة الموارد الإقتصادية فإن أفضل أسلوب لعلاج المشكلة الإقتصادية هو ترتيب أولويات الإنتاج، فالإنتاج يبدأ بأعلى مستوى تكنولوجي ممكن على أن يحقق أقصى اشباع ممكن وبأقل قدر ممكن من التكاليف (1985، Ajzen). أما التساؤل الثالث لمن ننتج؟ فهو يتخلص في وجود المجتمع المطلوب أن تتم من أجله عملية انتاج السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف وبأعلى قدر ممكن من التكنولوجيا في ظل محددوية الموارد. ويرى الرأسماليين أنه يمكن الموازنة بين الإنتاج والإستهلاك، بحيث يتم انتاج السلع التي تحقق أقصي قدر ممكن من الإشباع والتي تتطلب فترة قصيرة في إنتاجها على أن يليها إنتاج السلع التي تتطلب وقتاً طويلاً في إنتاجها. ويمكن القول أن النظام الرأسمالي الإقتصادي يعتمد في حل المشكلة الإقتصادية على العديد من العناصر من بينها التركيز على نظام السوق الحر أو ما يعرف بسوق

المنافسة الكاملة والسماح للقطاع الخاص بممارسة دور كبير في النشاط الإقتصادي على أن يقتصر دور الحكومة في تنظيم النشاط الإقتصادي فقط دون التدخل فيه (Ajzen ،1985). وبالرغم من أن النظام الرأسمالي قد ساهم في تشجيع الإستثمار وحفز القطاع الخاص على ممارسة النشاط الإقتصادي بدور كبير إلا أن هذا النظام قد واجه العديد من الإنتقادات من بينها عدم قدرة قطاع كبير على توفير القدرة الشرائية لشراء السلع الأساسية لسد احتياجاتهم من السلع الأساسية التي تعتبر في رأس أولويات الحاجات في ظل هذا النظام، كما أن النظام الرأسمالي الإقتصادي قد لايضمن استمرار سوق المنافسة الكاملة، حيث تتحول المنافسة الكاملة إلى منافسة احتكارية من قبل العديد من رجال الأعمال ولايمكن للدولة أن تتدخل في النشاط الإقتصادي أو من الحد من ممارسة أنشطتهم الإحتكارية، ومن بين أبرز الإنتقادات التي واجهت هذا النظام هو أن الأفراد لايمكنهم المساهمة في العملية الإنتاجية، وبالتالي لايمكنهم الحصول على نصيب من الأرباح بشكل واضح، وهو ما قد يجعل الثروات مركزة في يد القادرين على المساهمة في العملية الإنتاجية دون غيرهم (موسي، 2021).

ثانياً: المشكلة الإقتصادية عند الفكر الإشتراكي

يرى كارل (Hikkerova , 2013) أن المشكلة ترتكز في ظل النظام الإشتراكي أن أصحاب الثروات والنفوذ يحصلون على ناتج العمليات الإنتاجية دون توزيع عادل لهذا الناتج على العمال، وبالتالي فإن المشكلة الإقتصادية تبدو ملامحها في رفض ماركس (Aboud, 2023) تركز الثروة في إطلاق العنان للملكية الفردية على حساب الملكية العامة، فالدولة في ظل النظام الإشتراكي هي التي تتحكم في النظام الإقتصادي من خلال الوزارات الحكومية أو الجهاز الإداري للدولة، كما أن الدولة هي التي تختار أنسب الطرق للإنتاج وتوزيع الدخل والثروة على الأفراد، والدولة هي الضامن الحقيقي لتحقيق النمو الإقتصادي، ولقد تعرض الفكر الإشتراكي للعديد من الإنتقادات من بينها أن النظام الإداري للدولة يتبع المركزية في اتخاذ القرار وهو ما أصاب المؤسسات بالروتين والبيروقراطية وتفشي الرشوة والفساد الإداري والمالي، كما أن المركزية في اتخاذ القرارات قد تسببت في ضياع العديد من الفرص الإقتصادية والإستثمارية، مما يؤثر سلباً على معدلات النمو الإقتصادي بشكل واضح، ويمكن القول أن ضمان الأفراد الحصول على ناتج توزيع العملية الإنتاجية قد أدى إلى تدني إنتاجية الفرد لشعوره بأنه سوف يحصل على ناتج العملية الإنتاجية حتي ولو لم يشارك بشكل فعلي بها، وهو ما أدى إلى وجود العديد من الأفراد بلا عمل حقيقي وبلا إنتاجية حقيقة داخل المؤسسات، ومع ذلك يحصل هؤلاء الأفراد على رواتبهم وتعويضاتهم بدون أي تأخير حيث أن الدولة هي الضامن لتوزيع عائد العمليات الإنتاجية.

ثالثاً: موقف الإقتصاد الإسلامي من النظم الإشتراكية والنظم الرأسمالية

أشار (Baraibar-Diez, 2018) أنه من المؤكد أن هناك العديد من الدول التي لازالت تتمسك بالنظم الإشتراكية أو النظم الرأسمالية في إدارة مؤسساتها الإقتصادية، ويمكن القول أن العديد من الدول العربية مازالت أيضاَ تتبع هذه النظم بالرغم من أن الإقتصاد الإسلامي قد كشف عيوب هذه الأنظمة ما تحققه من ضرر أكبر بكثير من المنافع التي تتحق من وراء هذه الأنظمة الإقتصادية، ويمكن القول أن نظام الإقتصاد الإسلامي يقوم على العدالة في توزيع الدخل والثروة وأن العمل هو أحد الأركان الرئيسية لحدوث الملكية الخاصة، وبالتالي فإنه يمكن القول أن الإقتصاد الإسلامي قد قسم المجتمع إلى ثلاثة فئات فئة قادرة على العمل وإشباع الحاجات الأساسية والكمالية من خلال العمل، وهناك فئات من المجتمع قادرة على اشباع حاجاتها الضرورية فقط من خلال العمل، وهناك فئة لايمكنها اشباع حاجاتها الأساسية والكمالية، وبالتالي فإن أسس التوزيع في الإقتصاد الإسلامي تقوم على توفير حد الكفاية والذي يختلف عن حد الكفاف أو ما يعرف الحد الأدني من مستوى المعيشة (Marx ،2021). ومن الجدير بالذكر أن الإسلام قد أولي اهتماماَ كبيراً بالمصلحة الخاصة، حيث أن الإسلام قد حرم الإكتناز وحرم الربا وحرم المشاركة في الأنشطة الإقتصادية المحرمة كإنتاج الخمور وغيرها، كما أن الإقتصاد الإسلامي قد ربط بين تحقيق أهداف الإنتاج وبين الإستقامة، وبالتالي فإن الإقتصاد الإسلامي قد نجح في معالجة المشكلات المتعلقة بمنح العاملين الأجور والتعويضات الملائمة، حيث ربط الإسلام الأجر بالإنتاجية، وبالتالي فإن النظم الإشتراكية لاتنسجم مع هذا الفكر الذي يقضي بتوزيع الدخل والثروة بغض النظر عما إذا حقق الأفراد الأداء الملائم من عدمه، كما أن الإقتصاد الإسلامي قد عالج المشاكل التي تفضي إلى استغلال أصحاب الأعمال للعاملين، حيث أن ربط الأجر بالإنتاجية قد ساهم في الحد من جور أصحاب الأعمال على العاملين بشكل واضح.

مرتكزات الإقتصاد الإسلامي

من بين هذه المرتكزات ما يلي:

أولاً: المرتكزات الثابتة

وتتمثل في مجموعة الأصول والأحكام الإقتصادية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والتي يجب أن يلتزم بها المسلمين في كل زمان ومكان وفي أي مؤسسة ولايمكن التهاون فيها أو التنازل عنها ويحاسب المسلمين إذا فعلوا غير ذلك، ومن بين أبرز هذه المرتكزات هو تحريم الربا واستخدام أنظمة ربوية لزيادة رأس المال بدون وجه حق،

وكذلك فإن من بين أبرز المرتكزات الثابتة هي الزكاة وقدرتها على تحقيق حد الكفاف الذي يمكن لفئة كبيرة من المجتمع أن تعيش عليه، وبالتالي فإن الإمتناع عن دفع الزكاة يغضب الرب ويجلب عدم التوفيق في الرزق (Baraibar-Diez, 2018)

ثانياً: المرتكزات المتغيرة

وتعتبر هذه المرتكزات متغيره حيث أنها تعبر عن الأساليب والممارسات والخطط الإقتصادية في الواقع الإقتصادي الراهن والتي تتمثل في كفاية الأجور بالنسبة للموظفين وتحديد مقدار الكفاية، كما أنها تتمثل في كافة الخطوات التي تؤدي إلى تحقيق التوزان في المجتمع وتساهم في تفسير الظواهر الإقتصادية لمتغيرات التي نعيش فيها بشكل واضح.

خصائص الإقتصاد الإسلامي

أكد (Howson, 2019) أن هناك العديد من الخصائص التي يتميز بها الإقتصاد الإسلامي دون غيره من بينها ما يلي:

أولاً: الإستخلاف

وتعتبر من أهم خصائص الإقتصاد الإسلامي، وتكمن في أن الله عز وجل قد خلق الإنسان وجعله خليفة في الأرض ووضع في عنقه الأمانة، ومادام الإنسان مستخلف في الأرض فإنه يمكن يمتلك الأسباب التي تمكنه من تنظيم دورة الحياة الإقتصادية بكاملها من الإنتاج إلى التوزيع.

ثانياً: التكامل

نظام الإقتصاد الإسلامي هو نظام متكامل يقوم على كيفية تقديم العديد من الحلول لمعالجة الإختلالات الهيكلية في سائر شؤون الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإنتاجية بشكل واضح.

ثالثاً: الإرتباط بالقواعد الأخلاقية

يعتبر الإرتباط بالقواعد الأخلاقية من أهم خصائص الإقتصاد الإسلامي، حيث أن النظم الرأسمالية والإشتراكية نظم قائمة على الظلم واللاخلاقية وبالرغم من فشل هذه الأنظمة وعدم قدرتها على إيجاد العديد من الحلول للعديد من المشكلات والأزمات الإقتصادية إلا أن العديد من الدول ولاسيما الإسلامية تتمسك بهذه النظم وتعمل بها بالمخالفة لأوامر الله عز وجل، ويمكن القول أن الجانب الإخلاقي لاينفصل بشكل كبير عن الحاجات الإنسانية وطرق اشباع

هذه الحاجات بشكل كبير، فالإقتصاد الإسلامي هو اقتصاد اخلاقي في المقام الأول حيث أنه يربط تصرفات وعبادة الفرد بمعاملاته المالية والإقتصادية، كما أن الإنسان الذي هو خليفة الله في الأرض ملزم بتحريم الربا ومنع السرقة والرشوة والإحتكار واستغلال الموظفين للمهام الوظيفية التي اسندت إليهم والتزوير وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية بشكل واضح (Howson, 2019).

رابعاً: تحقيق التوزان بين المصالح الفردية والمصالح العامة

تحقيق التوزان بين المصالح الفردية والعامة تعتبر من أبرز الخصائص التي يتمتع بها الإقتصاد الإسلامي بشكل واضح وملموس، حيث أن ينظم الإقتصاد الإسلامي ملامح المعاملات المالية والإقتصادية بين الأفراد بعضهم البعض، كما أن الإقتصاد الإسلامي يساهم في إبراز الحريات الإقتصادية في التملك والعمل والكسب الحلال الدخول في المعاملات المالية والإقتصادية والقيام بإستثمارات في أنشطة تجارية حلال، وفي الوقت نفسه تقوم بحماية الممتلكات العامة والحفاظ عليها وعدم جور الحقوق الفردية على الحقوق والمكتسبات العامة (Ajzen, 1991)

آليات تطبيق قواعد الإقتصاد الإسلامي

هناك العديد من الآليات التي تستخدم في تطبيق قواعد الإسلامي من بينها ما يلي:

أولاً: ضوابط المعاملات الإقتصادية الشرعية

ومن خلال هذه الضوابط يمكن تقويم أي معاملة اقتصادية بميزان المعاملات الإقتصادية الشرعية، حيث أن العديد من المؤسسات قد اعتادت على التعامل بالمعاملات الربوية المحرمة، وأن هذه المعاملات الربوية قد اعتاد العديد من الأفراد عليها، وبالتالي فإن ضوابط المعاملات الإقتصادية الشرعية هي قيام الإقتصاد الإسلامي بوضع حدود للمعاملات الإقتصادية أو المالية وتقويمها بما أمر الله عز وجل. ومن بين أبرز ضوابط المعاملات الإقتصادية الشرعية هي عدم الحاجة إلى الإكتناز والتأكيد على أهمية ممارسة المعاملات الإقتصادية الحلال والدخول في الصفقات الحلال والتعامل في سلع غير محرمة، ويمكن القول أن الإكتناز أيضاً محرم في الشرع وأن العديد من الأفراد قد اعتادوا على اكتناز مبلغ معين من المال والإنتفاع بالفوائد الربوية المحرمة تكاسلاً عن تشغيل هذه الأموال والإسترزاق منها وفتح العديد من المجالات الجدبدة التي ينتفع منها العديد من أصحاب المال والأعمال، كما أن تأخير سداد مستحقات العاملين وزيادة الضغط عليهم بحجة تفشي البطالة وأن المؤسسات يمكنها أن تعين غيرهم خروجاً عن منهج الإقتصاد

الإسلامي القويم، الأمر الذي يشير إلى قدرة الإقتصاد الإسلامي على استخدام آلياته لضبط وتقويم المعاملات المالية والإقتصادية بشكل شرعي (Ajzen, 1991) .

ثانياً: الرقابة الرشيدة

تعتبر الرقابة الرشيدة من أهم آليات الإقتصاد الإسلامي ومن خلالها يتم مراقبة الأسواق والأسعار والعاملين وانتظام سير العمل والسير وفق اللوائح والقوانين ومتابعة الأمور المالية والفنية والإدارية داخلة الهيكل الإداري للدولة أو المؤسسات (Ferauge ،2018)، ويمكن القول أن الرقابة الرشيدة يمكنها أن تحقق الإنضباط المالي والإداري المنشود، ولقد عين الخليفة الفارق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه إمرأة من أجل مراقبة الأسعار في السوق والتعرف على سير العمل في الأسواق، ومن خلال الرقابة الرشيدة يمكن العمل على محورين الأول التأكد من أن المعاملات المالية والإقتصادية حلال بشكل قاطع وأن الأفراد أو المؤسسات لاترتكب مخالفات مالية أو إقتصادية واضحة أو أنها معاملات اقتصادية محرمة، المحور الثاني هو التأكد من الجوانب المالية والفنية والإقتصادية والممارسات التي يمارسها الأفراد في المؤسسات بشكل قاطع. ويرى الباحث أن من يعمل بالرقابة الرشيدة يجب أن يتمتع بحسن السمعة والقدرة على فهم الأمور الفنية بدقة وأن يكون خبيراً له باع ووقت طويل في ممارسة الأعمال الرقابية، والقدرة على حسن التصرف في الأزمات المالية والإقتصادية التي تشهدها المؤسسات والأمانة في تفصيل المشكلات التي تتعرض لها المؤسسات بشكل قاطع دون اعتبار إلا للمصلحة العامة أولاً ثم مصلحة الأفراد تأتي في المقام الثاني وفي حالة وجود تعارض بينهم فإنه يجب أن يتم تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

ثالثاً: التدخل الحكومي

يعتبر التدخل الحكومي من أهم آليات الإقتصاد الإسلامي بشكل واضح وملموس، ومن خلال التدخل الحكومي يمكن تقويم الإنحرافات والممارسات الإقتصادية الخاطئة، كما أن التدخل الحكومي لايكون إلا في الحالات التي قد تمثل خطورة حقيقية تمس الأمن الإقتصادي والإجتماعي أو السياسي أو رسم السياسات العامة الإقتصادية التي تسير عليها أغلب المؤسسات بشكل واضح (Ferauge ،2018). ويعتبر التدخل الحكومي هو الرادع الحقيقي للمعاملات الإقتصادية المحرمة، فمن خلال القرارات الحكومية يمكن حماية المنتجات المحلية والوقوف في وجه انتاج السلع المحرمة والتضييق على المعاملات الإقتصادية الغير مطابقة للمواصفات الفنية ومنح المزيد من الدعم للعديد من المستثمرين الذين يرغبون في ممارسة أنشطتهم الحلال دون النظر إلى الممارسات المحرمة، ويمكن القول أن التدخل

الحكومي يقضي بتوزيع الأراضي على المنتفعين بها والقيام بدور رقابي بعد ثلاثة سنوات من أجل تمكين الشباب من هذه الأراضي بما يتوافق مع قواعد الإقتصاد الإسلامي.

رابعاً: آليات التمويل الإسلامي

يمكن استعراض هذه الآليات كما يلي.

أولاً: المضاربة

تعتبر المضاربة من أهم آليات التمويل الإسلامي، ومن خلال المضاربة يمكن القيام بالإستثمار من خلال المؤسسات التمويلية أو من خلال المصارف الإسلامية، ومن الجدير بالذكر أن الإقتصاد الإسلامي قد اهتم بشكل ملحوظ بالمضاربة حيث أنها الوسيلة الأكثر شيوعاً والتي من خلالها يمكن للإنسان اكتناز الأموال، وتفترض المضاربة أن العديد من الأفراد يملكون القدرة على الإستثمار بما لديهم من علاقات ومعرفة بالعمل ولكنهم لايملكون رؤوس الأموال اللازمة لتطويع رؤوس الأموال، وكذلك فإن البعض يمتلك رؤوس الأموال ولكنه لايمتلك الخبرة الكافية في مجال الأعمال وإداراتها. وبالتالي فإن المضاربة تفترض أن يضارب صاحب رأس المال بالإشتراك مع أخد الأفراد الذين لديهم خبرة كبيرة في إدارة رؤوس الأموال ولاسيما المصارف الإسلامية في الوقت الراهن. وتعتبر المضاربة مشروعة بالكتاب والسنة النبوية حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة كان يضارب في أموال السيدة خديجة رضي الله عنها، ومن بين أبرز شروط المضاربة أن يكون رأس المال معلوماً ونقداً وليس ديناً، كما يجب أن يتم تسليم رأس المال للمضارب، وكذلك يجب أن يحدد نصيب كل من المضارب والضارب وأن يكون توزيع الأرباح أما الخسارة فيتحملها صاحب رأس المال وحدة ولايتحمل المضارب (العامل الذي يقوم بتشغيل المال وإدارته في إحدى الأنشطة الإقتصادية).

ثانياً: المشاركة

تعتبر المشاركة من أهم آليات التمويل الإسلامي فمن خلالها يمكن إجراء المشاركة بين طرفين أو أكثر من إجل تطويع رأس المال واستخدامه في أحد الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وتقوم المشاركة على تحديد نسبة كل فرد بحصته في رأس المال، الأمر الذي يشير أيضاً بنصيبه في الخسارة إذا حدثت أيضاً فيتحمل كل طرف بما أنفق في المشروع. ويرجع السبب الرئيسي للإهتمام بالمشاركة حيث أنها تحد من اكتناز الأموال وتقوم على حفز الهمم والطاقات البشرية من أجل إعادة إحياء أحد الأنشطة الإقتصادية بضخ مزيد من الأموال من أجل تحقيق مزيداً من الأرباح بشكل واضح،

ويشترط عقد المشاركة أن يكون الإنسان بالغاً عاقلاً كامل الأهلية، كما يشترط أن يتم إبرام عقد اتفاق بين المشاركين في المشاركة من أجل تحديد نسبة رأس المال المشاركة بينهما حيث يجب أن يظهر القبول والإيجاب بين المشاركين، ويمكن القول أن المصارف الإسلامية كانت قد أهملت هذا النوع في بداية الأمر، إلا أن المشاركة قد فرضت أهميتها في الأونة الأخيرة، حيث أن المصارف الإسلامية تستطيع أن تقوم بتوفير خدمة المشاركة لعملائها من خلال عقد اتفاق شرعي وقانوني ملزم بالمشاركة بين المصرف وبين المساهمين في المشروعات من أجل الحصول على الأرباح بالنسب المتفق عليها بين أصحاب المشاركة، وهناك عدة صور للمشاركة من بينها المشاركة الثابتة وهي توافر الرغبة لدى الشركاء بالإستمرار في الشراكة بدون تحديد أجل لإنتهاء الشراكة ويكون المصرف الإسلامي في هذه الحالة كشريك رسمي في المشروع، ويوجد نوع أخر وهو الشراكة المتناقصة وهي أن يكون المصرف شريك في المشروع وأن يتنازل عن حصته تدريجياً لصاحب المشروع إلى أن يصبح الشريك مالكاً للمشروع وأن يتخلى المصرف نهائياً عن حصته بمرور الزمن (Marx, 2021)

ثالثا: المرابحة

تحتل المرابحة مكانة كبيرة بين آليات التمويل الإسلامي، حيث تعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً والتي تلجأ إليها العديد من المصارف الإسلامية وتقوم على تطبيقها بشكل واضح، والمرابحة في اللغة كما ورد في لسان العرب لابن المنذر هو تحقيق الربح، وفي الإصطلاح هو الثمن الأول مع زيادة الأرباح، ويشترط في المرابحة أن يكون هناك إيجاب وقبول في صيغة عقد المرابحة وأن يكون العقد صحيحاً وليس فاسداً وأن يكون العلم بثمن المرابحة معلوماً من قبل المشتري وأن يكون رأس المال معلوماً، ويمكن القول أن المرابحة هي إحدى الصور الشائعة التي تستخدمها المصارف الإسلامية، حيث تقوم المصارف الإسلامية الإماراتية بالتعاقد على شراء السيارات والمساكن والمعدات والأدوات وتقوم ببيعها للعملاء بنظام المرابحة (Ajzen, 1991)

رابعاً: المتاجرة

تعتبر من ضمن آليات التمويل الإسلامي، ومن خلال عقد المتاجرة يمكن أن يقوم المصرف الإسلامي بعمليات تجارية لحساب العملاء مثل استيراد السلع والمعدات من الخارج والنظر في الأسعار والمفاضلة بينها على أن يكون عقد المتاجرة مبرماً بين المصرف الإسلامي وبين العملاء بشكل واضح. ويمكن القول أنه لاتختلف شروط عقود المتاجرة عن عقود المضاربة أو المرابحة من توافر الأهلية والبلوغ والعقل وجاهزية رأس المال، كما يشترط في هذا النوع من العقود الإيجاب والقبول بشكل واضح.

خامساَ: الإجارة

تعتبر من أبرز آليات التمويل الإسلامي التي تركز على الكراء والأجرة، وهي أجرة الشئ وهي تمليك المنافع بعوض معلوم، وتعتبر الإجارة مشروعة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة حيث أكدت السنة ضرورة منح الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، ويشترط في عقد الإجارة أن تتوافر النية لدى المؤجر والمستأجر وأن يتم الإيجاب والقبول بصيغة واضحة لا مجال للطعن فيها، ويجب تحديد زمن الكراء في العقد بشكل واضح، كما يجب في صياغة العقد تحديد العين المؤجرة بشكل واضح. وفي حالة انتهاء المدة ويرغب المستأجر استمرار العقد يكون ذلك بإبرام عقد جديد بين المؤجر والمستأجر، وبالرغم من أهمية الإجارة كأحد أبرز آليات التمويل الإسلامي إلا أن الواقع قد أثبت أن المؤسسات المصرفية أهملت الإجارة بشكل واضح (Howson ،2019).

سادساً: السلم

يعتبر السلم من أهم آليات التمويل الإسلامي، والسلم هو عملية بيع صحيحة للسلعة مع تسليم مؤجل للسلعة بشكل واضح، ويعتبر عقد السلم من أهم الأنشطة التمويلية التي يمكن للمصارف الإسلامية ممارستها بشكل واضح، ويمكن القول أن عقود السلم تبرز في الأنشطة الزراعية أو الصناعية أو التجارية، فمن خلال انتهاء فترة المحصول سوف يتم تسليم المحصول والحصول على الإيرادات بعد جني المحصول وكذلك فإن السلع بعد الإنتهاء من انتاجها في المصانع يمكن تسليم السلع، ومن الجدير بالذكر أن المصارف يمكنها أن تمارس هذا النوع من خلال العديد من الأنواع من بينها السلم الموزاي وهو أن يقوم المصرف الإسلامي ببيع السلع للتجار ويحدد موعداً لتسليمها على أن يكون استلام هامش الأرباح يحدده المصرف الإسلامي من خلال عقد اتفاق بين كافة الأطراف، أما الطريقة الثانية وهي ما يعرف ببيع المساومة على أن يقوم المصرف الإسلامي ببيع السلع بعد استلامها نقداً، ومن المؤكد أن طريقة بيع المساومة لاتقتصر فقط على السلع الزراعية بل تشمل السلع الصناعية والشقق السكنية والعديد من الأنشطة الحرفية اليدوية والصناعات الصغيرة، أما السلم المنظم فهو يعني قيام الأفراد بالحصول على التمويل من أجل إنتاج السلعة وتسليمها في أجل محدد للمصرف الإسلامي ثم يقوم المصرف الإسلامي بدوره بيع السلعة مرة أخرى للمنتج نفسه ولكن بسعر أعلي (Ferauge, 2018).

سابعاً: الإستزراع والإستصناع

تعتبر عقود الإستزراع والإستصناع من أهم آليات التمويل الإسلامي والتي يمكن من خلالها دعم النشاط الزراعي والصناعي بشكل واضح، حيث يمكن للمصرف الإسلامي أن يدعم شراء البذور اللازمة للزراعة والمعدات الزراعية، على أن يكون الأرباح في موعد حصاد المحاصيل الزراعية، كما أن المصرف الإسلامي يمكنه أن يدعم العديد من المصانع بتوفير المعدات الثقيلة والمستلزمات الصناعية على أن يكون هناك صيغة عقد استصناع بين المصرف الإسلامي وبين أصحاب المصانع. ويمكن القول أن هذه الآليات لم تكن مدعومة من قبل المصارف الإسلامية الإماراتية بشكل واضح، كما أن المصارف التقليدية تتطلب وقتاً كبيراً وضمانات كبيرة من أجل دعم هذه الأنشطة الإنتاجية والزراعية بشكل واضح، إلا أن الواقع قد أثبت أن المجتمع الإماراتي الإسلامي في حاجة ماسة إلى تطبيق عقود الإستصناع والمزراعة والمساقاة من أجل الحصول على دعم من أجل استمرار هذه الأنشطة، كما أن المصرف الإسلامي حينما يوفر الدعم لهذه الأنشطة سوف يحد من استيراد بعض السلع الغذائية وسوف يقوم بشكل كبير على الإعتماد على المنتجات المحلية بشكل واضح (Howson, 2019)

وبعد استعراض آليات تطبيق مبادئ الإقتصاد الإسلامي يمكن استعراض النظريات التي تدعم تطبيق مبادس الإقتصاد الإسلامي كما يلي:

النظريات التي تدعم الإقتصاد الإسلامي

هناك العديد من النظريات التي تدعم الإقتصاد الإسلامي ومن بينها نظرية السلوك ونظرية السلوك المتغير، وسوف نستعرض فيما بلي

أولاً: نظرية السلوك

برزت هذه النظرية في عام 1985م من خلال عالم النفس أجزن Icek ajzen (1985) تعتبر نظرية السلوك المخطط من أهم النظريات في علم النفس الإقتصادي الإجتماعي، وتتمحور هذه النظرية على العلاقة بين المواقف والسلوكيات والمعتقدات، وتقوم هذه النظرية على العديد من الفروض من بينها ضرورة توافر النية لدى الأفراد قبل الشروع في السلوك، كما تفترض النظرية أن يحدث السلوك بما يتناسب مع مقدار السيطرة على قد يمارسها الأفراد على سلوكهم بشكل كبير. ووفقاُ لهذه النظرية فإن هناك معتقدات سلوكية والتي تتمثل في معتقدات الأفراد هي محصلة سلوكهم النهائي وأن هناك معتقدات معيارية والتي تتمثل في توقعات الأفراد تجاه هذا السلوك سوف يؤدي إلى وجود الدافع

لتطبيق هذه المعتقدات، وكذلك فإن النظرية تفترض وجود معتقدات التحكم والتي تتمثل في إبراز العديد من العوائق التي تعوق تأدية السلوك. وتستند النظرية إلى العديد القدرة على معالجة الإدارك ومستوي تغير الإدارك بسبب وجود العديد من المتغيرات من بينها التهديد والخوف والمزاج إدارك المشاعر السلبية أو وجود مشاعر إيجابية بطريقة محدودة، وتعتبر نظرية السلوك من أبرز النظريات التي تناولت السلوك وذلك لتحسين القدرة على التنبؤ بالنية لتفسير السلوك الإجتماعي بشكل واضح وملموس. ولقد تم توجية العديد من الإنتقادات لنظرية السلوك حيث أن النظرية لاتغطي حالات الخوف اللارادي حيث أن النظرية تركز فقط على العلاقة بين نية الفرد السلوكية وما يقوم به من سلوكيات فعلية. الشكل رقم 2.2 يوضح نموذج Icek ajzen (1991) أن السلوك يبني على حسب نية تصرفات الأفراد، فمن خلال تصرفات الأفراد يتضح الموقف من السلوك وتبرز القيم والمعتقدات، ومن خلال نية تصرفات الأفراد حيث تبرز من خلال المعيار الإجتماعي والتي ينتج عنها المعتقدات الأسمية والتحفيزات للإمتثال للمعايير. كما يشير الشكل 2.2 أن موقف الشخص يمكن التعرف عليه من خلال المعايير الذاتية واتجاهاته السلوكية التي قد تترجم إلى مشاعر إيجابية وسلبية.

ويرى بوزين Boissin (2017) أن النظرية تناسب بشكل كبير سلوكيات الأفراد من خلال نواياهم تجاه بيئتهم الإجتماعية. ولقد تعرضت هذه النظرية إلى التطوير من قبل Ferauge (2018) الذي أكد أن الموقف يعتمد على العديد من العناصر أهمها المعرفة والعاطفة والإرادة وكافة المعايير الشخصية التي تعكس شخصية الفرد في كيفية اندماجه مع البيئة الإجتماعية، الأمر الذي يعكس التوسع في متغيرات النظرية بشكل كبير.

ثانياً: نظرية تغير السلوك

تعتبر نظرية تغير السلوك من أهم النظريات التي تناولت أنماط السلوك البشري، حيث كشفت النظرية عن العوامل والمحددات والمرتكزات في تغير السلوك البشري، ولقد تزايد الإهتمام بنظرية تغير السلوك لدورها الكبير في التفاعل الإجتماعي بين الأفراد بعضهم البعض، حيث أن النظرية أسهمت في علم الإجتماع والرياضة والإقتصاد وغيرها من المجالات، ولقد بدأت هذه النظرية بعد اسهامات أجزان من بين عام 1970 إلى عام 1980، وتقوم النظرية على فكرة أن الإنسان لدية قدرة على تغيير النمط السلوكي الخاص به نتيجة تأثره بالعديد من المتغيرات المحيطة في البيئة الخارجية، ويمكن القول أن النظرية تهدف إلى تفسير تغيير الأنماط السلوكية لدى الأفراد نتيجة لتغيير قناعاتهم ومعتقداتهم تجاه المجتمع الخارجي، وقد أشارت النظرية أن هناك خمس مراحل يمكن من خلالها تغيير الأنماط السلوكية لدى الأفراد، من بينها إجراء التغيير وعمليات التغيير ومستويات التغيير والشجاعة الذاتية وصولاً إلى التوزان بشكل

كبير. وفي مرحلة التغيير يمكن التعرف على التجارب الفردية التي يقوم بها الفرد من خلال تصرفاته، كما أن مرحلة عمليات التغيير تبدأ بالتأمل في التغيير والإستعداد الفكرى للتغيير من خلال التعرف على مساوئ وأضرار وسلوكيات الأفراد الفكرية، أما مرحلة التغيير فيبدأ الفرد بالتحفيز لتغيير أنماط سلوكه ومن ثم تغيير عاداته وأساليبه، وكذلك فإن اتباع السلوكيات الجديدة قد يؤدي أيضاً إلى الإنتكاس والعودة مرة أخرى إلى الأنماط السلوكية القديمة، وبالتالي فإن اتباع هذه السلوكيات يتطلب وقتاً طويلاً من أجل إعادة الإلتزام مرة أخرى بالأنماط السلوكية التي يجب استخدامها للتأكد من تغيير الأنماط السلوكية القديمة.

ثالثاً: نظرية الحسم الزمني في الإقتصاد الإسلامي

بدأت نظرية التفضيل الزمني أو الحسم الزمني منذ اسهامات يوهيم بافراك وهو أحد العلماء البارزين في النمسا والذي أشار أن التفضيل الزمني له أجر، حيث أن الأسلوب الرأسمالي والأسلوب الإنتاجي يعتمد على القيمة الزمنية للنقود، أما كينز فيرى أن التفضيل الزمني يكون للسيولة فقط وأن الفائدة لاتدفع مقابل الإنتظار الزمني وإنما تدفع نظير التخلي عن السيولة والثروة، ومن جانب آخر تعتبر نظرية الحسم الزمني في الإقتصاد الإسلامي من أهم النظريات التي تستخدم في الإقتصاد الإسلامي بشكل واضح وملموس، حيث تفترض النظرية أن عنصر الزمن له دور كبير في حسم العديد من القرارات الإقتصادية بشكل كبير وأن استهلاك فترة كبيرة من الوقت قد يؤدي إلى تغيير الثمن أو القيمة أو التكلفة، وبالتالي فإن تغير الأسعار مع الزمن سوف يؤثر بشكل مؤكد على حجم وكمية السلع والخدمات التي ينتفع بها المستثمرين بشكل واضح. ويمكن القول أن الوقت والزمن قد يغير ظروف الإنتاج أو ظروف الحصول على الخدمات حيث قد ترتفع أسعار المواد الخام والعكس صحيح، وهو ما يشير إلى ضرورة وجود التعويض النقدي أو ما يسد الفرق بين التكلفة السابقة والقيمة الحالية، وترتكز هذه النظرية على بعد التفضيل الزمني، حيث أن الديون الناتجة عن القرارات الإستثمارية نشأت من الفارق الزمني، كما ترتكز النظرية على فكرة القيمة الحالية، فالقيمة الحالية لن تخلق فكرة الفائدة المركبة الموجودة في الإقتصادات الوضعي، ولقد تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الإنتقادات من بينها أن مبادئ الإقتصاد الإسلامي ترفض الربا وتحرمه تحريماً قاطعاً، وبالتالي فإن النظرية قد تشير إلى إمكانية تحصيل قيمة أكبر من الديون الإستثمارية على سبيل المثال كتعويض عن فترة الحسم الزمني التي قد يستغرقها المشروع، إلا أن العديد من الفقهاء وعلماء الإقتصاد قد أكدوا أن تحصيل مبلغ مقابل فكرة الحسم الزمني قد تكون مشروعه نتيجة تغير عامل الزمن وارتفاع أو انخفاض الأسعار كنتيجة طبيعية لذلك، كما أن هذا الرأي قد وجد تأييداً له من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولقد أطلق العديد من العلماء على هذه القيمة التي يتم تحصيلها أسم

الفائدة الزمنية مقابل الوقت المستقطع من الزمن الحسم للمشروعات، وقد سماها علماء الإقتصاد الإسلامي بنظرية أجر الزمن (Howson, 2019).

مناقشة النتائج

بعد استعراض الدراسة يمكن القول أن قواعد الإقتصاد الإسلامي هي التي تحقق الضمان الرئيسي لكل من العاملين وأصحاب الأعمال على السواء، فمن ناحية فإن أصحاب الأعمال والعاملين قد استطاعوا بشكل كبير الإلتفاف على هذه القواعد وتطبيق أنظمة ماأنزل بها من سلطان وهذا ما أدى إلى تفاقم الأزمات الإقتصادية التي يعيشها الأفراد وأصحاب الأعمال معاً في شتي مناحي الحياة. ترتكز مناقشة النتائج على أهداف الدراسة:

الهدف الأول: توضيح مرتكزات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية

يمكن القول فإنه من بين أبرز المرتكزات هو وجود المرتكزات الثابتة من خلال قيام الإقتصاد الإسلامي بتحسين وضع الملكية العامة والملكية الخاصة، حيث أن الفرد القادر على إحياء الأرض الموات تخصص له هذه الأراضي إذا مر على ذلك ثلاث سنوات كاملة، وهو ما يميز به النظام الإقتصادي الإسلامي عن غيره من الأنظمة. كما أن المرتكزات الثابتة للإقتصاد الإسلامي هي كل ما ورد عن الشارع في القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة بشأن ضبط الحياة الإقتصادية للأفراد، أما ما قد يتغير بفعل تغير الزمان والمكان والدول فإن هذا يشير إلى تغيير كامل في المعايير التي تحكم هذا الأمر فإنه متروك للإتفاق في المعاملات المالية والإقتصادية بين الأفراد بعضهم لبعض.

الهدف الثاني: إبراز خصائص الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية

كشفت النتائج أن خصائص الإقتصاد الإسلامي تكتسب أهمية كبرى إلا أن هناك العديد من الدول أو المؤسسات بدأت تنظر إلى الإقتصاد الإسلامي بعين الإعتبار لقدرته على حل العديد من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية على السواء. ويرى الباحث أن الإستخلاف أصبح مهمة كبيرة فكل إنسان مستخلف على دينة وخلقة وعرضه وماله وأن الإنسان المسلم الذي يتقي ربه هو القادر على إبراز قدراته في إدارة الشؤون المالية والإقتصادية بشكل واضح. وكذلك فإن النظام الإسلامي يجب أن تتوافر فيه النية الحسنة من أجل تأمين حياة الفقراء والجماعات على السواء. ويمكن القول أن الإقتصاد الإسلامي في الوقت الذي يحرم فيه المعاملات غير الأخلاقية فإنه يشجع المعاملات الأخلاقية، حيث أن الإقتصاد الإسلامي يشجع على الكسب بالحلال وذلك من أجل تحقيق غاية الإنسان في الأرض وتمكينه من أن يكون خليفة الله في الأرض .

الهدف الثالث: تبيان آليات الاقتصاد الإسلامي في المصارف الإسلامية الإماراتية

كشفت الدراسة أن المضاربة من آليات التمويل الإسلامي الأكثر شيوعاً حيث تطورت صورته بشكل ملحوظ، فالمصرف الإسلامي غالباً ما يقوم بعقد اتفاق بين صاحب رأس المال وبين المصرف على اعتبار أن المصارف الإسلامية هي المضارب، ويمكن القول أن عقد المضاربة ينتهي بتوزيع الأرباح أو إقرار الخسارة، ومن المؤكد أن المصارف الإسلامية هي الضامن الحقيقي لعدم إهدار الأموال حيث أن المشروعات التي تدخلها المصارف الإسلامية تم دراستها جيداً من خلال إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية الخاصة بها بشكل واضح. وبالرغم من أن المصارف الإسلامية لم تهتم بالمشاركة بشكل واضح إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ الإهتمام بآليات التمويل الإسلامي بشكل واضح وبدأت المصارف الإسلامية تحاول دراسة تفعيل صيغ المشاركة ودراسة بنود عقد اتفاق المشاركة. وبالرغم من أهمية عقود المتاجرة وقابلية الأسواق التجارية لمثل هذه النوعية من العقود إلا أن المصارف الإسلامية الإماراتية لاتركز على استقطاب المزيد من هذه العقود، حيث تحتاج المصارف الإماراتية الإسلامية مزيداً من الوقت من أجل العمل على تقنين صيغ عقود المتاجرة والبدء بجدية في تحديد العديد من المجالات التي يمكن أن تبدأ المصارف من خلالها أن بعمليات المتاجرة لحساب العملاء بشكل واضح وملموس. وهو ما يستلزم إعادة النظر في استخدام الإجارة كأحد أبرز آليات التمويل الإسلامي، كما يجب على المصارف الإسلامية إعادة النظر في تحديد هذه الخدمة ودراسة السوق والتعرف على طبيعة الأماكن التي يفضل العملاء الكراء فيها وإمكانية قيام المصرف الإسلامي بدور المؤجر من أجل تحقيق مزيد من الأرباح. وكذلك فإن الدراسة كشفت عن أهمية السلم الموزاي وبيع المساومة عن السلم المنظم، حيث كثر الجدل بين الفقهاء حول شبهة التحايل الربوي في هذا النوع، وبالتالي فإن الباحث يرى أن السلم الموازي وبيع المساومة الأكثر قابلية للتطبيق في المصارف الإسلامية الإماراتية إذا قامت بمحاولة صياغة شروط هذه الآليات التمويلية والتعرف على المنتجات الأكثر اقبالاً من قبل العملاء وتحديد العديد من التجار الذين يمكن من إجراء اتفاق من خلالهم.

الخلاصة

بعد استعراض الدراسة ونتائجها فإنه يمكن القول أن الدراسة قد كشفت عن أهمية المعايير السلوكية التي أشارت إليها النظرية ومن بينها المعتقدات السلوكية التي تعد محصلة الأعمال وتأتي نتيجة رد فعل لسلوك معين أو المعتقدات المعيارية التي تتمثل في مرجعية الشخص للإلتزام بأفكار معينة، أو معتقدات التحكم التي تسلط الضوء على قدرة الأفراد للتحكم في قدرته المتوقعة في السيطرة على سلوكياته، ويمكن القول أن الدراسة الحالية سوف تستفيد بشكل

كبير من نظرية السلوك حيث أن نظرية السلوك كشفت عن ممارسات الأفراد وزيادة اقبالهم على الممارسات الإقتصادية الحلال والتعرف على آليات الإقتصاد الإسلامي من أجل تطبيقها بشكل واضح، كما كشفت النظرية عن اتجاه الأفراد ومعتقداتهم السلوكية في المعاملات الإقتصادية بالنظم المختلفة الرأسمالية أو الإشتراكية، ومدى اقبال الأفراد على المعاملات الإقتصادية المحرمة التي تتمثل في اللجوء إلى ممارسة السلوكيات من أجل تسهيل مصالح عموم الناس، حيث يقوم العديد من الأفراد بممارسة السلوكيات المرتبطة بتسهيل أوضاعهم داخل المؤسسات بغض النظر عن ما إذا كان هذا السلوك يتوافق مع الشرع من عدمه. وكذلك فإن أن هناك تقصيراً شديداً من جانب المصارف الإسلامية الإماراتية في هذا الجانب، حيث غالباً ما تركز المصارف الإسلامية الإماراتية على الجانب الإستهلاكي دون النظر إلى الجانب الإنتاجي الذي قد يحقق المزيد من الأرباح وسوف يؤدي إلى استغلال العديد من القوي العاملة في شتي المجالات.

والتوصيات

1. المصارف الإماراتية الإسلامية بحاجه إلى التركيز على دعم الأنشطة الزراعية والصناعية من خلال ضبط شروط عقود المزراعة والإستصناع وتشجيع صغار المستثمرين على دعم هذه الأنشطة الإقتصادية.

2. المصارف الإسلامية الإماراتية لم تهتم بشكل واضح بتطبيق آليات وعقود السلم كأحد الأدوات التمويلية حيث تفتقر المصارف الإسلامية الإماراتية للخبرة الكافية لإدارة مثل هذه العقود.

3.المصارف الإسلامية الإماراتية تفتقر للخبرة والمعرفة بأمور الأسواق وأي السلع المطلوبة بقوة في المؤسسات المصرفية بشكل واضح.

4.السلم أداة تمويلية يمكن من خلالها استقطاب رؤوس الأموال وإجراء عمليات شراء السلع وإجراء عمليات السلم.

5.الوقت الراهن قد لايسمح بالممارسات الحكومية التي تحد من ممارسة أعمال اقتصادية حتي في الأنشطة المحرمة نتيجة عولمة الإقتصاد وأنه لايمكن أن تمنع دولة في العالم أي نشاط اقتصادي إلى بإجراءات تحد من هذه الممارسات مع الوقت، حيث أن هناك العديد من الإجراءات الحكومية التي تشير إلى رفع الضرائب على الصناعات الأجنبية أو ارتفاع قيمة التعريفة الجمركية من أجل الحد من الممارسات الإقتصادية المحرمة بشكل واضح، مما يشير إلى أهمية التدخل الحكومي كأحد الآليات التي تستخدمها قواعد الإقتصاد الإسلامي.

6.التأكيد على إمكانية تغيير الأنماط السلوكية القديمة من الأنماط الربوية تستلزم تغييراً كاملاً للتعرف على ضوابط المعاملات الشرعية الإقتصادية.

7.ضرورة التأكد من تطبيق نظم الرقابة الرشيدة والعمل على ضبط التدخل الحكومي وانفتاح المصارف الإماراتية الإسلامية على تغيير الأنماط التقليدية واستخدام آليات التمويل الإسلامي بشكل كبير.

REFERENCES

Ajzen, I. (1985). From intentions to actions: A theory of planned behaviour. In J. Kuhl & J. Beckmann (Eds.), *Action control: From cognition to behaviour* (pp. 11–39). Heidelberg: Springer-Verlag.

Ajzen, I. (1991). The theory of planned behavior. *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, 50, 179–211.

Aboud, Y. A. A., Hussin, M. F. A., & Hamdan, M. N. (2023). Applying Islamic economic principles and their impact on reducing administrative corruption in Libyan Islamic banks. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 12(1), 169–187.

Baraibar-Diez, E., & Sotorrío, L. L. (2018). The mediating effect of transparency in the relationship between corporate social responsibility and corporate reputation. *Revista Brasileira de Gestão de Negócios*, 20(1), 5–21.

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77–101.

Ferauge, P. (2018). An exploratory study of the determinants of sustainable intention among Belgian SME managers. *Management & Avenir*, 103, 113–135.

Howson, S. (2019). Lionel Robbins. In R. Skidelsky & C. W. Visser (Eds.), *The Elgar Companion to John Maynard Keynes*. Edward Elgar Publishing.

Marx, K. (2021). *Capital: A critique of political economy* (Vol. I, Book I: The process of capitalist production). Fondo de Cultura Económica.

Maxwell, J. C. (1890). *The scientific papers of James Clerk Maxwell* (Vol. 2). Cambridge: University Press.

Oktaviani, H. (2022). *Detection of financial statement fraud using the Fraud Pentagon approach* (Unpublished doctoral dissertation). Maulana Malik Ibrahim State Islamic University.

Sampson, R. J., Schachner, J., & Mare, R. D. (2017). Urban income inequality and the Great Recession in Sunbelt form: Disentangling individual and neighborhood-level change in Los Angeles. *RSF: The Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences*, 3, 102–128.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach*. John Wiley & Sons.